asbar
Middle East
RESEARCHS
STUDIES

الضربة الأمريكية: ضياع التحليل خلف نظرية المؤامرة والعاطفية

رد على دراسة مركز حرمون " الضربة الأميركية: محاولة لاستعادة زمن مهدور"

الكاتب: علاء الدين الخطيب

دراسة سورية

2017-05-12

أسبار مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية السياسية والاقتصادية تأسس عام ٢٠١٤ وهو مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي التحليلي في القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي تخص الوضع السوري ومنطقة الشرق الأوسط

info@asbarme.com
fb.com/asbarme
@Asbarme

مقدمة

نشر مركز حرمون دراسة بعنوان " الضربة الأميركية: محاولة لاستعادة زمن مهدور" على شبكة جيرون، تناول بها السياسة الأميركية قبل وبعد ترامب، والضربة الصاروخية على مطار الشعيرات في ٧ نيسان/ابريل ٢٠١٧. سأتناول بالنقد هذه الدراسة لأنها تمثل إلى حد ما المنهجية الشائعة في فضائنا العربي في رؤية الحركة الجيوسياسية للعالم، ولهذا السبب وقعت بعدة أخطاء منهجية، فلم يخرج البحث بنتيجة واضحة؛ فلو انتظر البحث بضعة أسابيع لاكتشفت خطأ استنتاجاته، فترامب ليس ذلك "الكاوبوي الغضنفر" القادم بعد أوباما "اللين"، حسب اعتقاد الباحثين؛ فقد وضحت الأسابيع الماضية أن ترامب تم تأطيره بعد استقراره في البيت الأبيض، لصالح الاستراتيجيات الأميركية، ولم يستطع الالتزام بوعود التغييرات الاستراتيجية؛ فها هو يعلن أنه "سيتشرف" بلقاء الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-أون في الظروف المناسبة، ويبدو أنه وضع الملف الإيراني على الرف مع بعض الشوشرة الجمهورية لفرض عقوبات جديدة على إيران، والأهم أنه منح الروس فرصة هندسة خطوط التوتر العسكري في سورية في مؤتمر آستانة الثاني.

تأتي أهمية نقد هذه المنهجية، لأنها تمثل خطا عاما يسود التحليل والبحث العربي عندما تصبح السياسة والجغرافيا والصراع الدولي على الطاولة، ففي الحالة السورية مثلا، هذا الخط لم يستطع عموما تقديم قراءة موضوعية للسياسة الدولية في ٢٠١١، وبالتالي بقي الإنسان السوري حبيس أوهام تتكرر خلال سنين ستة من الألم المرير؛ وهي بالواقع منهجية تحليل مستمرة منذ عقود في فضائنا العربي العامي والنخبوي، وليست حالة سورية خاصة؛ وربما يكون قصورنا في رؤية العالم كما هو قائم، من أهم أسباب كل الانتكاسات المتوالية منذ ضياع فلسطين لليوم، فالنقد هنا ينال هذه الدراسة كمثال عن منهجية كاملة في التحليل السياسي العربي، وليس فقط نقدا لها فقط.

هل الضربة الأميركية نتيجة تغير الرئيس؟

ينطلق بحث حرمون بمقارنته بين عهدي أوباما وترامب من فرضية تغير الاستراتيجية الأميركية مع تغيّر الرئيس الأميركي، أو من فرضية أن الحالة السورية مجرد قرار صغير بالنسبة للإدارة الأميركية يمكن تغييره مع تغيير أشخاص البيت الأبيض. لذلك كانت مقارنته للرد الأميركي على ضربتي الكيماوي الأسديتين، على الغوطة في ٢٠١٣، وضربته على خان شيخون تفتقر لرؤية الأفق الدولي بكامله، وعزا الفرق بشكل أساسي إلى اختلاف شخصيتي الرئيسين.

لا يمكن طبعا إهمال الفرق بين أوباما وترامب أو شخصية إي رئيس أميركي أو غير أميركي في قراءة الحركة الجيوسياسية، لكن التعلق بفروق الأشخاص، خاصة في الدول الكبرى، يغيّب الأسباب والدوافع الحقيقية؛ فالفرق الأهم بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧، وهذا ما لم تلاحظه الدراسة، هو مجموعة ظروف دولية أدت لفرض طبيعة الرد الأميركي، طبعا بقرار أميركي، وتتلخص هذه الظروف بعدة مناحٍ أهمها:

- العلاقات الروسية الغربية والأميركية كانت نسبيا جيدة، ولا مشاكل كبرى تواجههم، بما في ذلك أزمة أوكرانيا، التي كانت قد دخلت مرحلة الجمود الشكلي، بمعنى وضعها تحت

التحكم؛ فتابعت المشاريع الواعدة بين روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية مسيرتها السابقة، فمن يراجع أرقام التجارة البينية، والاستثمارات في روسيا يرى بوضوح أن العلاقات كان تسير بشكل جيد نسبيا حتى مع أزمة أوكرانيا آنذاك؛

- الوضع الروسي الاقتصادي كان يتقدم بشكل جيد مع أسعار النفط والغاز العالية نسبيا؛
- كانت المشاورات الأولية بين الولايات المتحدة وإيران، بجهد وضمانات روسية وصينية أساسية، حول الملف النووي الإيراني تعد بشيء كبير؛ هذه المفاوضات كانت بحاجة أساسية للضامن الروسي والصيني، وأما ما يُقال أنها "ضعف" إدارة أوباما، فهو ليس أكثر من عادة عربية تقليدية في انتظار المعجزات، فقرار التفاوض مع إيران على السلاح النووي أكبر من رغبة إدارة أميركية واحدة، إنه جزء من استراتيجية أميركية وضعت معالمها منذ بداية الألفية، وسارت بثبات منذ انتهاء الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨.
- الوضع السوري كان ما زال في العام ٢٠١٣ تحت السيطرة الكاملة من قبل حكومات الإقليم والعالم المتورطة في الصراع، والإخلال بميزان القوى العسكرية وقتها، فقط لإن بشار الأسد استفزها لا يقدم مرابح مهمة للإدارة الأميركية للأزمة السورية؛ من الواضح والبديهي أن شعارات التضامن الإنساني هي للاستهلاك الإعلامي عند الغالبية العظمى من حكومات وسياسي العالم بمن فيهم سكان البيت الأبيض، فلا داعي لشغل بالنا بهذا العامل لتحليل السياسة الأميركية هنا؛
- لم تكن الدول المتصارعة فوق سورية تمر بأزمات كبرى، باستثناء التوتر الإيراني السعودي المقيم دائما حول ضفاف الخليج العربي، فعلاقات تركيا مع إيران وروسيا كانت ممتازة، والحكومة التركية تسير للأمام بثقة وقوة، وأيضا تساعد في مفاوضات الملف النووي الإيراني؛ كذلك لم تكن الحكومات الخليجية بحاجة لاستفزاز آخر من قبل حليف النظام الإيراني في سورية، ولا إيران في حاجة لاستفزازهم أكثر، فما زالوا في طور الثقة بأن سياستهم في سورية ستؤدي لانتصارهم، فلم يصل في ذلك الوقت أيا من حكومات الإقليم للإقرار لوعي صعوبة وتعقيد الصراع فوق سورية.
- لم تكن أزمة اللاجئين السوريين قد وصلت بعد إلى ضفاف أوروبا، ولم تكن تشكل عنوانا حتى يستحق الذكر في الإعلام الغربي، بما يعني استمرار نجاح سياسة حجب الرأي العام الغربي عن المأساة السورية، وبالتالي مساحات حرية أكبر للساسة الغربيين.
- العامل السياسي المهم كان في ٢٠١٣، أن روسيا لم تكن عسكريا موجودة على الأرض السورية، ولم تكن بعد قد وجهت أي ضربة عسكرية مباشرة روسية ضمن سورية، فلم يكن من مصلحة واشنطن وقتها أن تكون الأولى في التدخل العسكري في سورية ضد أو حتى مع النظام الأسدي.
- الناحية الأهم إعلاميا: مشكلة داعش والإرهاب الإسلامي، بافتراض صحة إشاعة أن الإدارات الأميركية تحارب الإرهاب الإسلامي بكل ما تستطيع من قوة، فإن العام ٢٠١٣ لم يشهد صعودا حقيقيا خطيرا لداعش يستدعي استنفارا أميركيا ودوليا كما حصل منذ العام ٢٠١٥، وبالتالي كانت الإدارة الأميركية ما زالت مطمئنة.

لذلك فإن الوساطة الروسية لدى الأميركيين، بهدف حماية النظام الأسدي من صفعة أميركية قوية كانت مقبولة، بل ومرحبا بها، فالإدارة الأميركية لم تملك أي مصلحة مباشرة في التورط عسكريا في سورية، حتى لو كان التورط على شكل ضربة جوية من بعيد؛ فالأميركيون، حتى مع ترامب، يعلمون علم اليقين أنهم لن يرسلوا قواهم البرية لحسم الصراع في سورية، وبالتالي إغضاب بوتين في أيامها لم يكن له مبرر كاف، ولا كانت نتائج الضربة ستعوض خسارة توتير العلاقة مع روسيا حينذاك، ولا خسارة توتير الأزمة بين الدول المتورطة في الأزمة السورية، بسبب ضربة أميركية عسكرية.

أما الأن في العام ٢٠١٧ فإن الكثير قد اختلف، فالأزمة الروسية مع الغرب عموما في تزايد مستمر، بسبب أزمة أوكرانيا، والتوترات في أوروبا الشرقية، وطبعا بسبب الأزمة السورية؛ كما أن انخفاض أسعار النفط والغاز خلال السنتين الماضيتين قد أصابتا روسيا وإيران بشدة، وسببت لهما مشاكل اقتصادية كبيرة نسبيا؛ كما أن مشكلة اللاجئين أصبحت، على الأقل إعلاميا، أكبر مشاكل أوروبا الغربية خلال السنتين الماضيتين؛ أضف لذلك أن مرحلة اللعب من تحت الطاولة قد انتهى وتفجر الإرهاب الإسلامي في سورية، ليس فقط داعش بل غالبية فصائل الرايات السنية والشيعية، وبالتالي بدأت الطبخة بالغليان والتناثر في الجوار وصولا حتى لأوروبا؛ كما أن الدول المُفترض اصطفافها تحت الإدارة الأميركية دخلت بنزاعات بينية مرة أخرى، فعاد الجمود إلى العلاقات السعودية التركية، والتوتر السعودي القطري؛ أخيرا العامل المهم أيضا هو التطورات في تركيا، فالأزمة التركية الروسية التي انتهت، تركت ظلال من الشك عند الحكومة التركية، وعودة الدفء للعلاقات بين البلدين بسرعة أرسل رسالة واضحة للغرب، فصحيح أنه من المستحيل أن تستطيع تركيا الانصراف عن الغرب، كذلك الغرب لا يمكن أن يقبل بخسارة تركيا كحليف قوي مستقر، إلا أن السياسة الواعية لا تترك شيئا للمفاجآت؛ كما أن الملف الكردي التركي بات يفرض نفسه بقوة أيضا من باب أن الطرفين حليفان أميركيان، والتحكم بصراعهم يحتاج لعناية ودقة.

إذا باختصار، مقارنة جريمتي الضربتين الكيماويتين من الناحية الموضوعية والظروف الإقليمية الدولية، تبين بوضوح أن السبب الأساسي لاختلاف ردتي الفعل الأميركيتين هو أعمق بكثير من اختلاف لون الرئيس الأميركي من الأسمر إلى البرتقالي. الظروف الدولية كلها كانت تحرض الأميركيين على التريث وتحاشي التورط العسكري في ٢٠١٣، والظروف كلها تحثهم على التحرك ورفع الكرت الأحمر بشكل واضح في ٢٠١٧. فالدراسة لم تلحظ من تغير كل الظروف سوى شخصيتي الرئيسين، وأهملت الأهم في العالم والمنطقة.

الإشكالية هنا مستمرة منذ عهد طويل في قراءتنا للسياسة الدولية عموما وللأميركية خصوصا، فقبل وبعد كل انتخابات أميركية يستنفر الإعلام العربي، كما العالمي، في دراسة وتحليل وملاحقة الشخصيات المتنافسة، ورسم سيناريوهات تعتمد على شخصية الرئيس الأميركي؛ هذا التحليل طبعا مهم، ولا ندعي أن الدولة الأميركية تعين رئيسا فقط ليكون صورة كما يدعي البعض، ولا يمكننا القبول موضوعيا ومنطقيا بنظرية المؤامرة، المنتشرة غربيا، حول الدولة الأميركية العميقة، والتي مما تقوله أن الرئيس الأميركي مجرد صورة وشكل؛ لكن بنفس الوقت لا يمكننا القبول بقراءة إدارة

السياسة الأميركية على أنها تشبه إدارة قبيلة أو دولة صغيرة ديكتاتورية تسير وفق أهواء أو أيدولوجيات حاكمها، فلا يصح منطقيا أن ترهن أقوى دولة في العالم وفي التاريخ البشري مصيرها استراتيجيا، لتغيّر شخصية الرئيس كل أربع سنوات.

إن تمييز الحد الفاصل بين تأثير الرئيس الأميركي وتأثره، بين فرض قناعاته أو تحييدها، ليس واضحا ودقيقا، لكنه ليس غائما أيضا؛ فلم يقم أي رئيس أميركي بأي تغيير جوهري استراتيجي بشكل مفاجئ أو حاسم، والدليل أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية لم تمر بتقلبات استراتيجية في مدة قصيرة؛ هذا نقاش آخر يطول، لكن يكفي أن نورد مثال رونالد ريغان الذي يعتبر من أقوى الرؤساء الأميركيين خلال الستين السنة الماضية، ففي عهده سقط الاتحاد السوفياتي، وكذلك تقدمت الولايات المتحدة بقوة للنظام النيوليبرالي الرأسمالي في السوق، لكن هل ريغان من فعل ذلك لوحده مع إدارته؟ طبعا الحدثان الكبيران اللذان قلبا وجه العالم كان لهما تسلسل تاريخي من الأحداث والظروف والتغيرات وصلت إلى عهد ريغان الذي أتقن استخدامها وقطف ثمارها.

بالواقع تعبيرات أن هذا الرئيس أو ذاك الزعيم فعل كذا وكذا هي من الموروثات البشرية خلال العهود الطويلة من الديكتاتورية التي سادت الحضارة البشرية، وهي مستمرة لأنها تلامس العواطف البدائية لعموم الناس، فهم بالنهاية يريدون شخصا يلومونه أو يمجدونه للفشل أو النجاح، وبالتأكيد هذه المفاهيم تشوه الحقيقة بشكل كبير في عصرنا الحديث، عند تعميمها بسهولة وخاصة في الدول الديمقراطية القوية، فالتعقيد الهائل والمرعب في بنية الدولة ذاتها، وفي بنية السوق العالمي الكبير، لن يسمح لأي شخص بأن يدير عجلة التاريخ حتى لو كان الرئيس الأميركي.

ولعلي أشير هنا لمثال توضيحي وتدليلي أساسي: إبان الحرب العالمية الثانية، وهي أكبر حرب عرفها البشر تاريخيا وأكثرها مأساوية وأثرا في قلب العالم، ظهر أن زعماء عديد من الدول المشاركة هم زعماء أقوياء سياسيا، بغض النظر عن التقييم الأخلاقي، فهل كان ستالين وهتلر وديغول وتشرشل وموسليني وروزفلت بالصدفة البحتة شخصيات قوية تواجدوا معا فأشعلوا الحرب؟ أم أن سيرورة التاريخ قادت لتلك الحرب وكان لزاما أن يتواجد في الدول القوية المشاركة زعماء أقوياء، كان لهم تأثيرهم لكن ليس هم صناع تلك الحرب الهائلة؟ أعتقد أن الجواب الثاني أقرب للمنطق والعقل.

إن المشكلة المنهجية في القراءة العربية للحراك الجيوسياسي، هي أنه لا يهتم بالفرق الهائل بين الدولة العصرية والنظام العالمي الجديد مع بداية الألفية الثانية، وبين الدولة الحديثة إبان الحرب الباردة، والدولة فيما سبق من تاريخ بشري.

خطورة الاستخدام الدائم لضمير المجهول

في سياق الإجابة على سؤال لماذا الكيماوي، يسوق البحث عدة آراء وينسبها لمجهولين، وهذا لا مشكلة فيه، بل هو أحيانا رصد مفيد لتنوعات الرأي العام حول إشكالية ما، لكن سوق كل التفسيرات ضمن سياق "قال البعض ويعتقد آخرون" يفقد البحث خطه العلمي. فمثلا ساق المقال أن البعض قالوا إن "*روسيا بدأت تضيق ذرعًا بالنظام السوري، ولا تجد مخرجًا واضحًا لورطتها السورية، وتريد أن تقترب من الولايات المتحدة وتُشركها في الحلّ، ساهمت في تحريض النظام على القيام*

بهذا الفعل، ما يُعطيها مبررات لإشراك الولايات المتحدة، لتتشاركا في مرحلة لاحقة بمطاردة حزب الله اللبناني وذيول إيران في سورية، فيما لو صدر قرار أممي إلزامي بالتحقيق والتفتيش في سورية، فتضرب روسيا عصفورين بحجر واحد"؛ وهذا افتراض متطرف الخيال ومتشبع بتفسيرات نظرية المؤامرة لدرجة كبيرة، فمهما كان رأينا أخلاقيا ووطنيا وقانونيا بالسياسة الروسية، لا يصح منطقيا وعلميا أن نفترضها قبيلة بدائية تتحرك وفق المزاجيات، وتضع هذا المخطط الكبير فقط للاشتراك مع الولايات المتحدة في ضرب حزب الله وإيران؛ إذا كان واضع هذه الفرضية لا يستطيع فهم المصالح الروسية الاستراتيجية، فهذا ليس عيبا، لكن لا يجوز سرد هذه الفرضية ضمن سياق تحليل علمي لصراع دولي، فالبحث لم يقل أنه بصدد تحليل الشائعات والخيالات الشعبية.

وبالنهاية لم يستطع البحث تقديم تفسير منطقي موضوعي عن سؤال لماذا الكيماوي، بل رجح فقط فرضية "آخرين" تقول إن النظام الأسدي تم خداعه بالتصريحات الأميركية اللينة منذ وصول ترامب للسلطة، وهنا مرة أخرى ضرب بالغيب.

سيطرة منهج تفسير نظرية المؤامرة يعيق صحة التحليل

تسيطر ظلال نظرية المؤامرة لحد كبير على رؤيتنا للعالم، كما علمونا منذ الصغر، سواء كانوا قوميين اشتراكيين، أم إسلاميين، والمشكلة حتى إن كانوا ليبراليين. وطبعا ظل نظرية المؤامرة واضح في هذه الدراسة وغيرها من دراسات المركز.

في الفقرة السابقة أشرت إلى ما أوردته الدراسة، لم تتبناه ولم تنفيه، حول أحد تفسيرات ضربة الكيماوي بأنها "مؤامرة روسية" لإقحام الولايات المتحدة شريكا لروسيا، بعد توريط الأسد وحليفيه إيران وحزب الله، وطبعا هذا التفسير لا يبرره أي رؤية موضوعية للمصالح الدولية، سوى أن الجميع متأمر مع الجميع علينا فقط لأننا نحن من نحن.

ويظهر أثر هذه المنهجية بشكل قوي في استنتاجات البحث في فقرة " الاستراتيجيات الأميركية والحل السياسي"، عند محاولة تبرير ارتباك حلفاء واشنطن في المنطقة فيقول عن السياسة الأميركية "المتقلبة نظريا" حسب تعبير البحث: "فهي تستند إما إلى مزاجية من الصعب توقع اتجاهاتها، أو إلى مخططات سرّية لا يعرف أحد مستوى جدّيتها وواقعيتها"؛ فهل يعقل أن السياسة الأميركية مزاجية لهذه الدرجة في واحدة من أخطر الأزمات حاليا في العالم، أوهل كل الحركة الجيوسياسية هي مخططات سرية لا أحد يعلمها؟ قد نقبل هذا الاعتقاد، بأن العالم يسير وفق خطط سرية من إنسان شارعنا العادي المطحون بكل أنواع الظلم وقصور أدوات المعرفة والبحث، لكن لا يمكن قبوله كتفسير لصراعات دولية كبرى في بحث تحليل سياسي.

العاطفية تناقض موضوعية التحليل

من المتوقع والمتفق عليه ألا أحد يمكنه أن يكون حياديا في قراءة الحركة الجيوسياسية، خاصة إذا كان من ضمن الناس الواقعين تحت ظلم الصراع، مثل حالتنا السورية، فبعض العاطفية معذورة وربما ضرورية أحيانا، لكن الكثير منها يفقد التحليل موضوعيته وبالتالي تغيم الرؤية وراء العواطف. فخلال سرد البحث للرسالة التي أرسلها ترامب الى الأخرين، حسب فرضية المقال، نجد أن التحليل أصيب هنا بعاطفية جارفة في فهم الموقف الروسي والإيراني وحتى الأسدي في لعبة

الصراع الدموية على سورية، وانطلق في رؤيته من موقف "الشماتة" أكثر منها رؤية الواقع كما هو، من حقنا أن نكره السياسة الروسية، ونقف ضد الحكومتين الروسية والإيرانية في دعمهما للنظام الأسدي، لكن ليس من حقنا الاستخفاف بهم لهذه الدرجة، لأن واجب البحث التحليلي تقديم ما يستطيع من الحقيقة.

فمثلا في تقييم الرسالة الأميركية إلى روسيا، نجد أن البحث يستنتج "بفرح شامت" أن روسيا عاجزة عن الرد، وهذا العجز الروسي لم يراه أوباما. هل نحن هنا نتكلم عن حكومتي أقوى دولتين بالعالم أم عن قبيلتين وزعيمين؟ أوباما كان يدرك تماما أن توجيه ضربة عسكرية مثل ضربة ترامب، لن تشعل حربا ولا مواجهة عسكرية مع روسيا، لأنه يدرك أن الروس ليسوا بهذه الحماقة ليصطدموا مع الولايات المتحدة من أجل بضعة عشرات من الصواريخ الأميركية تضرب بضعة طائرات سورية؛ فالروس يوم وجه الأتراك لهم ضربة مهينة حقيقية، في حادثة إسقاط المقاتلة الروسية من قبل الجيش التركي، وما تلاها من هجوم إعلامي قاس على بوتين وحكومته، لم يرد الروس سوى بالحرب الإعلامية وبعض العقوبات الاقتصادية، فهل كان ذلك أيضا لأنهم عاجزون؟

أما في تحليل الرسالة الموجهة لإيران، فقد عاد شبح التفسير الطائفي يقحم نفسه، وكأن الإدارة الأميركية تبالي إن كانت إيران شيعية أو سنية؛ وعاد البحث للتمني أو الخيال أكثر منه للواقع، فمن الواضح موضوعيا أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتورط ضد إيران عسكريا من أجل سورية والعراق، أو من أجل كسر "الهلال الشيعي" كما يسميه الوهم العربي؛ السبب ببساطة هو أن العالم في ٢٠١٧ ليس نفسه ببداية الألفية الثالثة، ففي تلك المرحلة كانت روسيا ما زالت تحاول التعافي من آثار انهيار السوفيات، وبوتين يؤسس لروسيا العائدة للساحة الدولية، لكنها ليست جاهزة لأي صدام مع الغرب؛ والصين كانت منهمكة في التوسع الناعم في السوق العالمي، قبل أن تنجح الولايات المتحدة من خلال النظام العالمي الجديد الذي تقوده، أن تخفف من سرعة صعود الصين. من ناحية ثانية إذا بلغت تكلفة حرب العراق عام ٢٠٠٣ بأقل التقديرات أكثر من تريليون دولار، فكم ستبلغ تكلفة أي مواجهة عسكرية مع إيران، مع ملاحظة الفرق الكبير بين قوة العراق المنهارة آنذاك، وبين قوة إيران حاليا؟ هذه الظروف الدولية للأسف غالبا ما تقف خارج المطروح إعلاميا ونخبويا في العالم العربي، بسبب سيطرة النظرة التقليدية التبسيطية للعلاقات الدولية، وقوة تأثير نظرية المؤامرة وبالتالي الركون لانتظار المفاجآت، مثل أن شخصا عصابيا كترامب أتى للبيت الأبيض.

نعم هناك رسالة شديدة اللهجة لإيران وروسيا، وتحذير واضح من التمادي، لكن ليس بهدف إخراجهما من العراق أو سورية تماما، بل للبقاء ضمن الخطوط الحمراء المفهومة لديهما؛ ولعل تصريحات الأمير محمد بن سلمان الأخيرة تبين أن حتى أهم حلفاء واشنطن في السعودية فهموا أن الإدارة الأميركية لا تضع بحسبانها أي حركة عسكرية مباشرة ضد إيران.

الدراسة التحليلية السياسية

قد يقال إن البحث بالواقع لم يقدم جزما بأي استنتاج هنا، بل عرض لعدة احتمالات وبسطها أمام القارئ، فلا أحد يملك كل المعلومات للجزم حول شكل المستقبل، فخلاصة البحث كما أورده بالنهاية "إن الجزم بنوايا الإدارة الأميركية صعب وشائك". إذا نحن هنا أمام قراءة للمتداول إعلاميا

وسياسيا وليس أمام بحث يسعى أو يعرف كيف يصل للإجابة؛ المشاكل بهذا السرد للقراءات والاحتمالات كثيرة كما أسلفنا سابقا، فالغاية من تقديم بحث تحليلي هو محاولة الإجابة على سؤال أو أسئلة أساسية،

طبعا لا يمكن لإنسان أو مجموعة الجزم بما سيحصل مستقبلا، لكن هل يعني هذا أن نضع سيناريوهات أو احتمالات المستقبل كلها أمامنا، بل وننتقي منها ما يناسب مشاعرنا حاليا؟ الغاية من البحث أو التحليل السياسي التوصل إلى فهم الواقع لوضع استراتيجيات المستقبل، أو بتعريف أوسع هو منهجية تحليل الواقع لتعريف المحركات الأساسية له (صناع القرار، ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية و... الخ)، وكيفية تأثيرها لتحقيق أهداف مختلفة، وكيف تتفاعل مع أهدافك، ثم وضع استراتيجيات مستقبلية للتفاعل مع الآخرين لتحقيق الأهداف. فلو كانت حكومات واشنطن والغرب واليابان وروسيا وغيرهم من الدول القوية فقط تتعامل مع فكرة "كل شيء ممكن في السياسية" لما بقوا أقوياء. وهذا لا يعني بالضرورة أن كل تحليل سياسي يجب أن يصيب عين الحقيقة، أو أن البحث الذي نقضه المستقبل لاحقا لا يحمل منهجا علميا، بالعكس علمية البحث العلمي تعتمد على امتلاكه قدرة قياس الأخطاء، لكن بعد أن يكون قد اتبع أسس منهجية علمية، يمكن أن تخطأ أحيانا لكن ليس دائما؛ فيوم تفشل كل مناهج التحليل السياسي العربي خلال أكثر من ٦٠ سنة أن تصل لفهم موضوعي للقضية الفلسطينية مثلا، فهذا يعني أن هذه المناهج قاصرة.

مثلا الدراسة توحي أن إدارة ترامب، على الأقل، لن تسمح ببقاء الأسد، حتى لو كان التنبؤ بسياسة ترامب صعبا كما ادعت الدراسة؛ السؤال هنا، هل استدعت الدراسة الذاكرة قليلا للوراء وقارنت موقف الإدارة الأميركية من القذافي أو البشير، وحتى من كوريا الشمالية، لتعلم أن ما أوردته من أسباب لن يؤدي حتميا لجدية التصاريح السياسية مهما بلغت من حدة، فما مارسته واشنطن مع من سبق ذكرهم من أمثلة كان أشد إعلاميا، بل وترافق مع ضربات عسكرية أقوى للبشير والقذافي.

هذا التجول بين الاحتمالات المنتقاة وفق الدراسة أدت لتناقضات في صلب الاستنتاجات، فقد أكد البحث في فقرته الثالثة حول السياسة الأميركية " ونيّتها في فرض إرادتها من جديد على جميع الأطراف المعنية بالصراع"، وفي تفسير الرسالة الأميركية إلى روسيا أكد نفس الفكرة، وهذا يناقض الخلاصة الختامية التي تقول أن السياسة الأميركية ما زالت غير واضحة ومربكة.

الخاتمة

أثبتت الأسابيع الماضية أن غالبية ما أطلقه ترامب قبل تولي الرئاسة، وببدايات عهده، من تصريحات ووعود، تم تأطيره وتحييده في دهاليز البيت الأبيض، وبالتدريج فهم ترامب معنى الرئاسة الأميركية، وأساليب الإدارة ضمن تعقيدات الصراع الدولي؛ فها هو يمدد صلاحية التوكيل الذي كان ممنوحا لروسيا لمحاولة إطلاق مفاوضات سياسية في سورية، وتحديد الخطوط الحمراء، وبنفس أسلوب أوباما: نحن سنراقب، لن نتدخل مباشرة، لن نعارض، ولن ندعم بقوة، فمؤتمر آستانة الثاني انعقد والخطط الروسية قيد الفرض أكثر منها قيد التفاوض؛ وأيضا هاهم جمهوريو البنتاغون بغالبية تصريحاتهم التي تسمى نارية، يصلون كحد أقصى إلى المطالبة بتوسيع وتجديد العقوبات ضد إيران، ولا ذكر لهلالات شيعية كما ورد بالبحث، ولا محاولة جدية لإنهاء النفوذ الإيراني.

أثناء كتابة هذا المقال، نشر مركز حرمون دراسة أخرى بعنوان " روسيا البوتينية واستراتيجية الخروج من الشرنقة"، وأيضا وقعت بنفس المطبات، من حيث الموقف العاطفي في التحليل، والبحث فيما يناسب النتيجة المحددة مسبقا، من تصريحات أو تفاعلات سياسية؛ فبما أن العلاقة الروسية الصينية هي من أسس قوة روسيا أمام الغرب، ولكي يثبت البحث أن هذه العلاقة منهارة داخليا، بعد استدعاء التاريخ بقوة وبلا مبرر كاف، يختصر البحث العلاقة الروسية الصينية حول أوكرانيا بأنها ضرب للسياسة الروسية، متناسيا أن هذه العلاقات الدولية أعقد وأضخم من مجرد تاريخ شابه طبيعيا التوتر، وأن أوكرانيا بالنسبة للصين هي العقدة الأساسية والأضخم في استراتيجية طريق الحرير الصيني الذي يتوقع أن يضل الاستثمار فيه إلى تريليون دولار، وأن روسيا لا رسميا ولا إعلاميا اشتكت من هذه العلاقة، بالعكس تماما، روسيا قاست ضررها لتجنيب طريق الحرير المرور عبرها، بمرابحها في علاقتها مع الصين، وقررت الاستفادة من جعل أوكرانيا بوابة طريق الحرير من وإلى أوروبا.

المشكلة عموما في التحليل العربي للسياسة الدولية أنها لم تستطع للآن التخلص من ظلال نظرية المؤامرة بمفهومها السائد، أي أن العالم كله يخاف مننا نحن العرب أو المسلمين، وكل همه قطع الطرق علينا؛ ولم تستطع الوصول للحيادية في التحليل، من خلال وضع الموقف العاطفي في حده الأدنى الممكن؛ ولم تتخلص من عملية انتقاء الأحداث والتصريحات التي تناسب النتيجة المسبقة المُتمناة؛ والسبب الأساسي لهذه العوائق هو عدم القدرة على رؤية أهمية العامل الاقتصادي في صياغة تعقيدات حركة التاريخ والصراع الجيوسياسي القائم، والإصرار على الغرق في التفسيرات التاريخية والقومية والدينية والطائفية، حتى عند الدول الأخرى.

إن العالم أكبر بكثير من منطقتنا ومن العرب والمسلمين، فهم، للأسف، ليسوا أكثر من أدوات وساحة للصراع، وليسوا مع وسط آسيا وإفريقيا تهديدا لأي قوة دولية كبرى كالحلف الغربي أو الصين أو روسيا؛ ولا يمكن فهم أي صراع إقليمي، مهما كان صغيرا، إلا من خلال رؤية عامة واسعة تشمل نظام السوق العالمي الجديد واتفاقيات تحرير التجارة، والثورة التقنية والتجارية الدولية، والأهمية القصوى للإعلام ووسائله، وصناعة الرأي العام وإدارته.

إن إدراك أبعاد وأسباب المشكلة بحقيقتها هو نصف الطريق لحلها، وكما ثبت من تاريخنا المعاصر وانتقال شعوبنا من أزمة إلى أخرى أشد، أن فهمنا للعالم وسيرورته وبنيته ما زال بعيدا عن الواقع؛ وفي سورية، وخلال السنين الستة المريرة الماضية، كان أهم عائق أمام نجاح الثورة السورية، هو إغراق الشارع السوري بتفسيرات المؤامرة والطوائف والقوميات، وتعليق مصير سورية بما يقرره هذا الزعيم أو ذاك على كل جبهات الصراع فوق سورية؛ إن هذا القصور النخبوي أولا في مواجهة الواقع وسبر أغواره، وسيطرة المال والإعلام السياسي أدى إلى هذا التشتيت بين السوريين وعدم القدرة على رؤية ووعي الحل والطريق الصحيح.

المراجع :

١- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، بحث " الضربة الأميركية: محاولة لاستعادة زمن مهدور"، ٢٧ نيسان / أبريل، ٢٠١٧ إنقرهنا للحصول على الرابط

٢- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "روسيا البوتينية واستراتيجية الخروج من الشرنقة"، ٥ أيار / مايو، ٢٠١٧ إنقرهنا للحصول على الرابط

٣- علاء الدين الخطيب، " السياسة الأميركية ليست بحاجة إلى حسم الأزمة السورية"، ١١ حزيران / يونيو ٢٠١٦ إنقرهنا للحصول على الرابط